

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع59دد
تاریخ القرار: 8 جانفي 2014

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعى: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة 2 - ضفاف البحيرة - 1053 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس محاميها الأستاذ سليم مالوش.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الداعى المقدمة من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 14 فيفري 2013 والمرسمة بدفتر القضايا تحت عـ59دد والتي تضمنت تظلم العارضة من الممارسات التي أقدمت عليها المدعى عليها والمتهمة حسب دعواها لقواعد المنافسة المشروعة وللأحكام التشريعية والتربيبة المنظمة للعروض التجارية من خلال تعمدها ترويج عرض إشهاري bonus 200% لفائدة حرفائها المشتركين في العرض الأصلي "Kollo Bonus" وتمكنهم من التمتع برصيد إضافي بقيمة 200% عن كل عملية شحن تساوى أو تفوق 5 دنانير فأكثر. وانتهت المدعى إلى طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون لسحب العرض التجارى موضوع الداعى وكل الوسائل الإشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية والتنبيه على المدعى عليها بعدم تمييع مكتتبى العرض الأصلى، مستقبلا، بتحفيزات ترويجية إضافية .



اثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث اتضح، أن المدعية لم تحضر الجلسة الحكمية المعينة بتاريخ 8 جانفي 2014 رغم بلوغ الإستدعاء إليها بتاريخ 27 ديسمبر 2013 حسب الختم الوارد بوصول الإيداع.

وحيث يستخلص من الأحكام المنظمة لإجراءات التداعي أمام مختلف أصناف المحاكم العدلية والإدارية الواردة في الفصول 49 و75 و79 و205 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية والفصل 38 من القانون المنظم للمحكمة الإدارية والفصل 205 من مجلة الشغل، أن عدم حضور المدعى بالجلسة يعدّ تخلياً عن القضية ويستوجب طرحها.

وحيث وإن لم تنص مجلة الاتصالات صراحة على جزاء عدم حضور المدعية بالجلسة فإن إجراءات التداعي أمام الهيئة تخضع إلى القواعد العامة للمرافعات المدنية في المسائل التي لم يقع تنظيمها بشكل خاص.

وحيث أن تخلف شركة "اتصالات تونس" عن حضور الجلسة التي عينتها الهيئة للبت في القضية الراهنة رغم بلوغ الإستدعاء إليها طبق القانون يعدّ بمثابة التخلّي عن الدعوى واتجهه تفريعاً على ذلك الحكم بطرح القضية.

**لذا وتأسيساً على كل ما سبق بسطه،
قررت الهيئة الوطنية للاتصالات طرح القضية**

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المركبة من السادة:

كمال السعداوي: رئيس

فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

عبد الخالق بوجناح: العضو القار

حسين الحبوبى: عضو

هشام بسباس: عضو

عبد السلام بريك: عضو

يمينة المثلوثي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي



عملًا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يصفى رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيفية التنفيذية على هذا القرار

الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات